|  |  |
| --- | --- |
| **فريق الخبراء المعني بلوائح الاتصالات الدولية (EG‑ITR)** | logo_A-[Converted] |
| **الاجتماع الثالث - جنيف، 19-17 يناير 2018** |
|  |  |
|  | **الوثيقة EG-ITR-3/4-A** |
| **21 ديسمبر 2017** |
| **الأصل: بالإنكليزية** |
| مساهمة من مؤسسة KDDI (اليابان) | |
| استعراض لوائح الاتصالات الدولية لعام 2012 | |
|  | |

1 قدمت مؤسسة KDDI مساهمة إلى الاجتماع الأخير لفريق الخبراء المعني بلوائح الاتصالات الدولية وهي مساهمة مشتركة مع Bell Mobility وAmérica Móvil وBT وAT&T وVerizon. ويرد ملخص لهذه المساهمة في الوثيقة EG-ITRs 2/20 على النحو التالي:

## 8.3 المساهمة EG-ITRs 2/9 المقدمة من Bell Mobility وKDDI وAmérica Móvil وBT وAT&T وVerizon - استعراض لوائح الاتصالات الدولية لعام ‏‎2012‎

استناداً إلى الخبرة التشغيلية الجماعية لأعضاء القطاعات المذكورين أعلاه، لم تعد لوائح الاتصالات الدولية قابلة للتطبيق أو مناسبة في سوق الاتصالات الدولية ذات القدرة التنافسية العالية اليوم. وفي الواقع، فإن معظم، إن لم نقل كل، الحركة الدولية التي تتبادلها شركاتنا على الصعيد العالمي تتم من خلال اتفاقات يُتفاوض عليها تجارياً. وعلى حد علمهم، هناك عدد قليل جداً من البلدان التي ما زالت تعتمد على نظام رسوم المحاسبة القائم على لوائح الاتصالات الدولية ولا تمثل حسابات الحركة هذه سوى نسبة لا تزيد على %1 من تدفقات الحركة العالمية. وقد أدى ظهور العديد من المشغلين المتنافسين من القطاع الخاص في كل بلد إلى بيئة تنافسية لا تتطلب أي صك معاهدة كلوائح الاتصالات الدولية. علاوة على ذلك، وكرد على المسألة التي طرحتها الدول الأعضاء فيما يتعلق بالتحديات الناجمة عن تنفيذ لوائح الاتصالات الدولية لعام 2012، لم يعانِ أعضاء القطاع من أي عوائق عملية في هذا الخصوص.

وقد قدمت الحكومة اليابانية مساهمة كذلك. ويرد ملخص لهذه المساهمة في الوثيقة EG-ITRs 2/20 على النحو التالي:

## 9.3 المساهمة EG-ITRs 2/11 المقدمة من اليابان - آراء اليابان بشأن استعراض لوائح الاتصالات الدولية

أجرت اليابان المسح الاستبياني بشأن لوائح الاتصالات الدولية وتلقت إجابات من 12 مشغل ياباني. ففيما يتعلق "بالعقبات التي تعترض تنفيذ لوائح الاتصالات الدولية لعام 2012"، لا يوجد أي عوائق أو تحديات بالنسبة لهم. وفيما يتعلق "بالتضارب بين لوائح الاتصالات الدولية لعام 1988 ولوائح الاتصالات الدولية لعام 2012"، لم يشهدوا ولا يتوقعوا حدوث أي أوجه تضارب فعلية أو محتملة. أما فيما يتعلق "بقابلية تطبيق لوائح الاتصالات الدولية لعام 2012"، فإن لوائح الاتصالات الدولية ليست مناسبة لخدمات الاتصالات الدولية السائدة اليوم التي يوفرونها بسبب استخدامهم اتفاقات تجارية. وتعتقد اليابان أن القيمة الجوهرية للوائح الاتصالات الدولية قد تضعضعت في أسواق الاتصالات التنافسية اليوم في اليابان حيث يقوم المشغلون اليابانيون بأعمال تجارية. وينبغي ألا تراجَع لوائح الاتصالات الدولية كثيراً. وسيتزعزع بشدة شعور المشغلين بالأمان إلى أن تكتمل لوائح الاتصالات الدولية الجديدة. وسيؤثر هذا الشعور المتزعزع على المشغلين في ضخ الاستثمارات أو وضع خطط الأعمال الطويلة الأجل أو توسيع أعمالهم التجارية. وترى اليابان أن لوائح الاتصالات الدولية ينبغي ألا تعوق النشاط التجاري للمشغل.

2 وعلى الرغم من أن موقف مؤسسة KDDI لم يتغير منذ الاجتماع الأخير لفريق الخبراء المعني بلوائح الاتصالات الدولية، فهي تود الإشارة إلى الأمور التالية

تشارك مؤسسة KDDI بنشاط في الدراسات التي تجريها لجنة الدراسات 3 في قطاع تقييس الاتصالات بالاتحاد (ITU-T). واللجنة محفل مفيد جداً لمناقشة المسائل التنظيمية والاقتصادية في مجال الاتصالات. وهي تعقد اجتماعاتها دورياً وتجري أعمالها على نحو يتسم بالمرونة بغية وضع توصيات. وهذه التوصيات تأخذ بعين الاعتبار التغييرات لتجسدها بشكلٍ أسرع مما تجسده لوائح الاتصالات الدولية.

وقد أشير في الاجتماع الأخير لفريق الخبراء المعني بلوائح الاتصالات الدولية إلى موضوع مراعاة "الاتجاهات الجديدة". ومع ذلك، ترى مؤسسة KDDI، وهي من المؤسسات التشغيلية في القطاع الخاص، أن "الاتجاهات الجديدة" ينبغي اعتبارها مجرد عنصر واحد من عناصر الحكم على النشاط التجاري برمته. ولذلك، لا يُنصح بتسليط الضوء عليها وحدها.

\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_